

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ استنتاجات وتوصيات مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن إجراءات المتابعة
موجز تكميلي للتقارير التي قدمتها النمسا

١ - إلحاقاً بالتقارير التي قدمتها النمسا إلى مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية وبورقات العمل المتخصصة والتقارير الشفوية العامة التي قدمتها خلال
اجتماعات اللجنة التحضيرية، وبالإشارة إلى ورقات العمل المقدمة في هذا الصدد من الاتحاد
الأوروبي ومجموعة فيينا للدول العشر، تقدم النمسا التحديث التالي للتقاريرين اللذين قدمتهما
إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية في عام ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.II/1) وفي
دورتها الثالثة في عام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.30) بشأن الأنشطة الوطنية
المضطلع بها عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة
لعام ٢٠١٠.

نزع السلاح النووي

٢ - (المبادئ والأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ والإجراء ١): اتساقاً من
النمسا مع التزامها الراسخ بمبادئ وأهداف نزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ٢٠١٠
وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات التي عقدت في السابق لاستعراض المعاهدة،
فهي لا تني عن التشديد على أهمية المسألة التي أبدي قلق بشأنها في الوثيقة الختامية لعام
٢٠١٠ ألا وهي المسألة المتصلة بالآثار الإنسانية الكارثية التي يمكن أن يفضي إليها أي
استخدام للأسلحة النووية وعلى ضرورة الامتثال دوماً للقانون الدولي والقانون الإنساني
الدولي. ولقد واصلت العمل مع الدول المهتمة بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي على



الرجاء إعادة استعمال الورق



إعداد بيان بشأن هذا الموضوع، ومن المتوقع أن يدلي به سباستيان كروز، وزير الخارجية النمساوي، بصيغته الأخيرة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

٣ - واستضافت النمسا في فيينا المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (www.hinw14vienna.at). والواقع أن ما حدا بالنمسا على استضافة ذلك المؤتمر هو انشغالها بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمن أشد التحديات العديدة التي تواجهها المعاهدة ضررا فقدان المصادقية في ميدان نزع السلاح. والنمسا على اقتناع بأنه ما لم يحرز تقدم يعتد به في مجال نزع السلاح النووي وما لم يتم نبذ الأسلحة النووية سيزداد حتما انتشار تلك الأسلحة وستعظم الأخطار النووية. ومن ثم، تعتبر النمسا المبادرة بالعمل بشأن البعد الإنساني نشاطا أساسيا من الأنشطة المتصلة بالمادة السادسة التي تقضي بها مباشرة المبادئ والأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ والإجراء ١.

٤ - ولقد حضر مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية ١٥٨ دولة وطائفة عريضة من المنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ولقيف من الأكاديميين والخبراء وعدة مئات من ممثلي المجتمع المدني. وافتتح المؤتمر سباستيان كروز وزير الخارجية النمساوي. وخاطب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية والبابا فرانسيس المؤتمر من خلال بيانات ورسائل هامة. وأدلى ضحايا تفجيرات الأسلحة النووية بإفادات عن تجاربهم الأليمة. وعلى مدى أربع جلسات تناول الخبراء من مختلف الميادين التبعات التي يمكن أن تترتب في الأجلين القصير والطويل على استخدام الأسلحة النووية وأثر التجارب النووية والعوامل المسببة لخطر استخدام الأسلحة النووية عن عمد أو عن غير قصد وسيناريوهات استخدام الأسلحة النووية وما يقترن بذلك من تحديات واستعراضوا القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي الساري فيما يتصل بالآثار الإنسانية لتفجيرات الأسلحة النووية.

٥ - وأكدت الحقائق العلمية والأدلة التي طرحت في مؤتمر فيينا والمناقشات التي دارت فيه أن الآثار الإنسانية والأخطار المترتبة بالأسلحة النووية تفوق في شدتها وخطورتها كثيرا ما كان متصورا في السابق ومن ثم لا بد أن تشكل لب الجهود العالمية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٦ - ولقد اجتهدت النمسا في أن تعكس في الموجز الذي أعدته بصفتها رئيس المؤتمر الآراء الكثيرة التي تتبدى في المجتمع الدولي بشأن سبل المضي قدما. ويتضمن الموجز ثماني استنتاجات جوهرية برزت في إطار المبادرة التي اضطلع بها في السنوات الثلاث الماضية بشأن البعد الإنساني وفي المؤتمرات الدولية التي عُقدت في أوسلو وناياريت بالمكسيك وفيينا.

٧ - وهكذا دمج مؤتمر فيينا المناقشات الفنية التي جرت في المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عُقدت في النرويج (آذار/مارس ٢٠١٣) والمكسيك (شباط/فبراير ٢٠١٤) وفيينا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) في مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية القوية تتناول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المقترنة بوجود تلك الأسلحة والبعد القانوني والأخلاقي لهذه المسألة. ويتمثل الغرض من ذلك في توفير العناصر الأساسية لأي عمل يُضطلع به مستقبلا بشأن نزع السلاح النووي في أي محفل بما في ذلك مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ومن ثم قامت النمسا جنبا إلى جنب مع مجموعة من الدول المتماثلة المواقف بتقديم ورقة عمل إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وتتضمن تلك الورقة بعضا من الاستنتاجات الرئيسية المستمدة من الإسهامات التي قدمت والمناقشات العلمية التي جرت في المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية وتوصيات إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ المعاهدة وبشأن الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٨ - وفضلا عن الموجز الذي قدمه الرئيس قطعت النمسا على نفسها في مؤتمر فيينا تعهدا يتضمن استنتاجات خلصت إليها من الأدلة المقدمة في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية. ودعت النمسا بعد ذلك جميع الدول المهتمة بالأمر إلى أن تضم صوتها إليها في ذلك التعهد من أجل تعزيز الأسانيد والاستنتاجات المتعلقة بالجوانب الإنسانية وتسهيل الضوء على تطلع المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم عاجل يُعتد به صوب كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية. ولقد قدمت النمسا إلى مؤتمر استعراض المعاهدة ورقة عمل بشأن مؤتمر فيينا والاستنتاجات الواردة في الموجز المقدم من رئيسه والتعهد الذي قطعتة نفسها.

٩ - (الإجراءات ٦ و ٧ و ٩): واصلت النمسا دعم جهود تنشيط العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي من قبيل العمليات المضطلع بها في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وواصلت النمسا في دورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨ و ٦٩ جنبا إلى جنب مع الدول المتماثلة المواقف العمل بشأن قرار الجمعية

العامة المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" الذي اعتمد بوصفه القرار A/RES/67/56 في عام ٢٠١٣.

١٠ - وواصلت النمسا تأييدها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك إسهاما هام في إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وانطلاقا من هذه الروح وتنفيذا للإجراء ٩ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ قامت النمسا بالاشتراك مع سويسرا بتمويل دراسة أجراها معهد فرانكفورت لبحوث السلام بعنوان "منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا: المفهوم - المشاكل - الفرص" بهدف تشجيع الخبراء ومقرري السياسات على مناقشة جدوى إنشاء منطقة من هذا القبيل في أوروبا.

١١ - (الإجراءات ١٢-١٤): تواظب النمسا على الترويج للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وذلك خلال اتصالاتها السياسية مع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على تلك المعاهدة وشاركت في جميع المؤتمرات التي عقدت بشأن المادة الرابعة عشرة وفي المؤتمرات التي نظمها "فريق الأصدقاء المنبثق من المعاهدة المذكورة". ويشترك الأمين العام السابق لوزارة الخارجية يوهانيس كايرل بمهمة في فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والذي أنشئ حديثا بهدف المساعدة في جهود الدعوة إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وما برحت النمسا أيضا توفر دعما ماليا كبيرا لمؤتمرات "العلم والتكنولوجيا" التي تنظمها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ عام ٢٠٠٩ كل سنتين، بما في ذلك المؤتمر القادم المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وترى النمسا أن ازدياد التعاون العلمي والأكاديمي بين المنظمة آنفة الذكر والجهات المعنية وزيادة تطوير أوجه الاستفادة المدنية والعلمية من نظام التحقق القائم في تلك المنظمة أمر بالغ الأهمية لكفالة الدعم الواسع النطاق والمستمر للمعاهدة والمنظمة.

١٢ - (الإجراءات ١٩ و ٢٠ و ٢٢): استمر تزويد مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالدعم لا سيما فيما يتعلق بالعمل المقرر أن يضطلع به مكتب فيينا التابع للمكتب آنف الذكر والذي أنشئ في عام ٢٠١٢ والذي تلقى دعما ماليا كبيرا. وتقدر النمسا بالغ التقدير الدور الذي لا غنى عنه الذي ينهض به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وهو ما يُستدل عليه من البحوث الممتازة والإسهامات الضخمة في سياق المبادرة الدولية المتعلقة بالأثر الإنساني للأسلحة النووية التي توفر لها النمسا دعما ماليا.

١٣ - وواصلت النمسا دعمها لمركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار وتعاونها الوثيق معه وهو المركز الذي أنشئ في عام ٢٠١١ بالتعاون بين وزارة خارجية النمسا ومركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار. ويُعد المركز آنف الذكر مركزا هاما من مراكز

الفكر ومنبرا للنقاش الرفيع المستوى والبحوث والحوار بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وهو يعمل أيضا بوصفه جهة حفازة للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بالمعنى الواسع للكلمة ساعيا في ذلك إلى إحداث أثر على النطاق العالمي. ولقد كان للمركز أثر إيجابي وهام في تعزيز الخبرات وتيسير التحوار الموضوعي بين الدول والمجتمع المدني والخبراء في فيينا بشأن طائفة عريضة من المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار لا سيما "مسائل فيينا".

١٤ - وما برحت النمسا تدعم أنشطة التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار باعتبار ذلك بوجه خاص إسهاما ضروريا ومستداما وذا شأن في الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال. وفي هذا السياق تُعتبر المبادرة الإنسانية وتنظيم المؤتمرات الدولية من الإسهامات البالغة الأهمية في كفالة التوعية بمدى تعقيد مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإلحاحها نظرا للآثار الإنسانية المدمرة التي يمكن أن تترتب على أي تفجيرات للأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى النمسا أنه من الضروري مقاومة التركيز في السياسات الأمنية التقليدية على الخطاب الخاص بالأسلحة النووية وتكملة تلك السياسات بمناقشة أوسع نطاقا بشأن تبعات استخدام الأسلحة النووية والمخاطر المقترنة بها ومدى قانونيتها ومدى ارتباطها بالأخلاقيات. وفضلا عن ذلك لا بد من المضي إلى أبعد من دوائر خبراء تحديد الأسلحة وفتح باب النقاش بشأن الأسلحة النووية لجهات أخرى خبيرة وللمجتمع المدني وللجمهور الأوسع نطاقا. فهذا أمر لا بد منه لتعزيز تفهم المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية حيث أن الاتجاهات العالمية والتطورات الجيوسياسية الراهنة تبرز أهمية أن يركز المجتمع الدولي بأسره على نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. بما يجسد إدراكه بقدر أكبر لمدى إلحاح هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك شاركت النمسا في استضافة و/أو تنظيم عدة مناسبات متصلة بالتثقيف في ميدان نزع السلاح ودعمت أنشطة المجتمع المدني في هذا الميدان.

عدم الانتشار

١٥ - فيما يتعلق بالإجراءات ٢٣ و ٢٤ إلى ٢٩ و ٣٢ إلى ٣٤ و ٣٥ إلى ٣٩ و ٤٠ إلى ٤٦، تؤد النمسا أن تشير إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ تلك الإجراءات والواردة في التقريرين الوطنيين المقدم أحدهما إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٣ والآخر إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ وإلى البيانات وورقات العمل المقدمة في هذا الصدد باسم الاتحاد الأوروبي.

١٦ - (الإجراءان ٣٥ و ٣٦): واطبت النمسا، في إطار الوفاء بالمسؤولية المنوطة بها فيما يتصل بالعمل على كفالة ألا تساعد الصادرات المتصلة بالطاقة النووية بشكل مباشر أو غير مباشر على تطوير أسلحة نووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى وأن تكون تلك الصادرات مطابقة تماما لما تقتضيه أهداف المعاهدة ومقاصدها، على تطبيق تفاهات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية. وترحب النمسا بتزايد التقيد بضوابط التصدير وهي بصدد دراسة الفرص التي يتيحها هذا التطور بهدف تعزيز النظام العالمي لزرع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٧ - وتعزيزا لمجموعة موردي المواد النووية باعتبارها ترتيبا فعالا في ميدان عدم الانتشار وضوابط التصدير، استضافت النمسا بالاشتراك مع ألمانيا وصندوق كارنيجي للسلم الدولي، في ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حلقة عمل دولية عنوانها "مستقبل المشاركة في مجموعة موردي المواد النووية والانضمام إليها". وكان الموضوع الرئيسي لحلقة العمل هو مناقشة أثر توسيع نطاق المشاركة في المجموعة آنفة الذكر ليشمل بوجه خاص بلدانا ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، في نظامي عدم الانتشار ومراقبة الصادرات. وسجل في حلقة العمل ما يقرب من ١٢٠ خبيرا وفدوا من ٣٩ بلدا مشاركا في مجموعة موردي المواد النووية وأربع دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار وغير مشاركة في المجموعة آنفة الذكر ومن مراكز فكر ومؤسسات ودوائر صناعية وهيئات منشأة بموجب ترتيبات مراقبة الصادرات.

الاستخدامات السلمية

١٨ - فيما يتعلق بالإجراءات ٤٧ إلى ٦٤ توّد النمسا أن تشير إلى المعلومات الخاصة بتنفيذ تلك الإجراءات والواردة في التقريرين الوطنيين المقدم أحدهما إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٣ والآخر إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ وإلى البيانات وورقات العمل المقدمة في هذا الصدد باسم الاتحاد الأوروبي.